المؤشر الوطني لتحديث القطاع العام

في إطار برنامج تحديث القطاع العام، برزت الحاجة إلى أداة وطنية موحّدة لقياس الأداء، تمكن صنّاع القرار من الاطلاع على صورة شاملة ومتكاملة لمسار التحديث ومستوى نضج الجهاز الحكومي. وانطلاقًا من هذه الحاجة، تم تطوير مؤشر وطني لتحديث القطاع العام (PSI) ليكون إطاراً وطنياً معتمداً لقياس نضج القطاع العام، ومتابعة مدى تحقق مخرجات التحديث.

ولا يقتصر دور المؤشر الوطني لتحديث القطاع العام على كونه أداة قياس رقمية، بل يُعد إطارًا وطنيًا متكاملاً يترجم منهجية تحديث القطاع العام إلى منظومة قياس واضحة، تُبيّن مجالات التقدّم المتحقق، وتُبرز التحديات القائمة، وتحدّد متطلبات تسريع وتيرة التحديث. كما يوفّر المؤشر لغة أداء موحّدة بين الجهات الحكومية، مما يتيح إدارة الأداء على مستوى الحكومة ككل، بدلاً من الاقتصار على التقييم المؤسسي المنفرد.

ويتميّز المؤشر الوطني لتحديث القطاع العام، مقارنةً بأدوات القياس التقليدية، بشموليته وبنيته المتدرجة، إذ يعتمد على هيكل قياس متكامل يوفر للقيادة رؤية شاملة لمسار تحديث القطاع العام على مستوى الحكومة ككل، ويمكن الجهات التنفيذية من تشخيص مكامن القصور بدقة، وتوجيه التدخلات الإصلاحية بفاعلية، ومتابعة أثرها بصورة منهجية ومستدامة.

ويعتمد المؤشر على هيكل قياس هرمي يبدأ بمؤشر كلي واحد، ويتفرّع إلى أربعة مؤشرات على مستوى مخرجات التحديث، ثم إلى مجموعة من المؤشرات التفصيلية التي تترجم كل مخرج إلى مجالات قياس محددة، إضافةً إلى مؤشرات أداء استراتيجية يتم قياسها بصورة دورية لدعم عمليات المتابعة وصنع القرار. ويضمن هذا الهيكل اتساق القياس على مستوى الحكومة، ويوفّر عمقًا تحليليًا لدعم التحسين المستمر والتدخل التصحيحي عند الحاجة.

وعلى المستوى الاستراتيجي، يشكل المؤشر الوطني لتحديث القطاع العام أداة إصلاح محورية، من خلال توحيد منهجيات قياس الأداء، وتعزيز المساءلة والشفافية، وربط جهود التحديث بنتائج واضحة وقابلة للقياس. وبذلك، يسهم المؤشر في تعزيز فاعلية الجهاز الحكومي، وتعزيز ثقة المواطنين، وتحسين بيئة الأعمال.